التاريخ: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢

اشارة:

قرار إداري
رقم (٤٤٧) لسنة 2022م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الامة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (2021/12) بشأن ندب السيد/ د أحمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- وعلى تعميمي ديوان الخدمة المدنية رقمي (39) لسنة 2006، (56) لسنة 2007 بشأن الاستثناءات التي قررها مجلس الخدمة المدنية من قراره رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية.
- وعلى القرار الإداري رقم (330) المؤرخ في 2022/10/30 بشأن تثبيت السيد المذكور أدناه في وظيفة مراقب الشئون المالية.
- وعلى موافقة لجنة شئون الموظفين رقم (5) المنعقد بتاريخ 2022/10/31 على ندب المذكور أدناه في وظيفة مدير إدارة الشئون المالية.
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظف رقم (2022/49) المؤرخة 2022/11/28.

قـرر

مادة أولى:

يندب السيد / محمد حمد فياض العنزي - كويتي الجنسية - (ر.م 276120701239) – مراقب الشئون المالية – لشغل وظيفة مدير إدارة الشئون المالية، وذلك لمدة سنة.

مادة ثانية :

على جهات الإختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

د. أحمد براك الهيفي
الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

التواصل الإلكتروني
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة